



## قياس العلاقة بين محددات العرض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991 – 2018)

يونس علي احمد. كامران احمد حمه

قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية

### الخلاصة

تتمثل السياسة النقدية في ضبط العرض والطلب على النقود بالشكل الذي يسمح بارساء الاستقرار، وان مهمة البنك المركزي في مجال النقود تتمثل في توفير افضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني. يهدف البحث الى قياس العلاقة بين محددات العرض النقدي والنمو الاقتصادي في العراق. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج التحليلي - القياسي من خلال استخدام نموذج (ARDL) وذلك بالاستناد على البيانات الشهرية والسنوية للمدة (1991-2018). وتوصل البحث الى انه وبالرغم من ان هنالك علاقة سببية ومعنوية بين معظم محددات عرض النقد والنمو الاقتصادي المتمثل بـ (النقد الاساس و الاصدار النقدي والمضاعف النقدي)، و أن هناك علاقة معنوية قوية بين العرض النقدي الكلي (TM) و الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لكن هذه العلاقة تختلف باختلاف نوع عرض النقد. وتبين بأن عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) له تأثيرات أكبر بالمقارنة مع كل من (M1 ، M2) وهذه النتائج تتفق مع النظريات النقدية. واخيرا قدم البحث عدة مقترحات منها ضرورة وجود تنسيق بين مكونات ومحددات العرض النقدي بالشكل الذي يضمن الاستقرار النقدي وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، مع اعطاء استقلالية تامة للبنك المركزي ووجود تنسيق بين الجهات المعنية (النقدية و المالية).

### Article Info

Received: May, 2019

Revised: May, 2019

Accepted: May, 2019

### Keywords

العرض النقدي ومحدداته ، العرض النقدي والنمو الاقتصادي . نموذج الاقتصاد العراقي. ARDL

### Corresponding Author

### المقدمة

من الحروب والحصار وعدم الاستقرار الامني وتدهور في العلاقات الداخلية والخارجية سياسيا واقتصاديا ، وان كل هذه الظروف مجتمعة تركت تاثيرات واضحة المعالم على كل من العرض النقدي ومحدداته وكذلك على النمو الاقتصادي. ان هذه الظروف فرضت على متخذي القرار السعي المتواصل لكي تنسق بين مستوى النقد في الاقتصاد وبين المستوى المستهدف من النمو الاقتصادي . فضلا عن مسؤولية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النسبي في

يعد موضوع النقود والسياسة النقدية من المواضيع ذات الاهمية في علم الاقتصاد وذلك بسبب الدور الحيوي للنقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي و في تحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، لما للسياسة النقدية من تأثير واضح في النشاط الاقتصادي من خلال مفهوم في غاية الاهمية الذي يثار حوله جدل كبير ويتمثل بمدى فاعلية السياسة النقدية حول بحث الكيفية التي تستطيع السياسة النقدية ممارسة تأثيرها في مستوى النشاط الاقتصادي. مر الاقتصاد العراقي بظروف صعبة

## 6. اسلوب البحث (منهج البحث):

من اجل تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج (التحليلي - القياسي) و باستخدام نموذج (ARDL) وكل من (Co-integration and Cusality) استنادا الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي، وبالاعتماد على برنامج E-views 9.

## 7. اطار و هيكل البحث:

ومن اجل الوصول الى اهداف البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية ، يتناول المبحث الاول (عرض النقد و العوامل المحددة اطار نظري) ، في حين خصص المبحث الثاني للتعرف على (عرض النقد و النمو الاقتصادي)، اما المبحث الثالث فقد اخص بالجانب التطبيقي (تقدير النماذج القياسية واختيار أفضل نموذج للعرض النقدي و النمو الاقتصادي في العراق). واخيرا التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات .

## 8. الدراسات السابقة :

(الخرجي ، 2010): يهدف البحث تشخيص النجاحات و الاخفاقات لأداء السياسة النقدية في العراق لما بعد سنة (2003) وتقييم كفاءة الادوات الحديثة المستخدمة كمزاد العملة و مزاد الحوالات و السندات و التسهيلات القائمة . ولتحقيق هدف البحث اعتمد منهج التحليل الوصفي من خلال البيانات المتاحة للمدة (1990 – 2007) . وقد توصل البحث الى ان مزادات العملة قد ساهمت في اقتراب سعر صرف الدينار العراقي من قيمته الحقيقية ، لذا زاد الطلب على العملة المحلية . وانه من الضروري اجراء التكامل و التوافق السياسة النقدية مع السياسات الاقتصادية الاخرى كالسياسة المالية و السياسة التجارية من اجل تحقيق الاستقرار الوطني .

(حسن ، 2014): ان عرض النقد في العراق قد خضع لتغيرات كبيرة في جانبية الكمي و الهيكلي والذي انعكس على الاستقرار النقدي في العراق . وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على المسار الزمني لعرض النقود في العراق للمدة (2001 – 2009) من حيث الحجم و الهيكل، وكذلك من حيث العوامل المؤثرة في عرض النقود و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي . وقد توصل البحث الى ان هيكل

العرض النقدي، و ايجاد الية نقدية اقتصادية مناسبة بما يكفي لتحقيق نوع ما من النمو الاقتصادي.

## 1. مشكلة البحث:

فان الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف في التوافق و التنسيق بين مكونات و محددات عرض النقد بما يخدم النمو الاقتصادي المنشود. و تتمثل مشكلة البحث في ضعف فاعلية السياسة النقدية فضلا عن ضعف اثر المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية (النقدية و التجارية) والتي جعلت من عرض النقد و زيادته المحدودة تأثيرا على النمو الاقتصادي، على الرغم من توافر عرض النقد بشكل كاف.

## 2. اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث كونه يتناول دراسة و تحليل دور العرض النقدي في النمو الاقتصادي في العراق من خلال تحديد و تشخيص العوامل المحددة لعرض النقد ، وكذلك تحديد و تقديم استراتيجيات وحلول لتحقيق الاستقرار في العرض النقدي ، و من ثم الاستفادة منه في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

## 3. هدف البحث:

يهدف البحث الى:

اولا: قياس العلاقة بين محددات عرض النقد في العراق .  
ثانيا: تحليل و تقييم دور عرض النقد في تحقيق الاستقرار النقدي و مدى مساهمته في النمو الاقتصادي.

ثالثا: تحديد و تشخيص المعوقات التي تواجه تحقيق الاستقرار النقدي و النمو الاقتصادي ، وكذلك تقديم المقترحات لتفعيل السياسة النقدية و كيفية الاستفادة منها في تحقيق النمو الاقتصادي .

## 4. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيات مفادها ان محددات عرض النقد اثر واضح على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991 – 2018).

## 5. نطاق البحث:

مكانيا: يتضمن الاقتصاد العراقي .  
زمانيا: المدة الزمنية هي (2004 - 2018) للبيانات الشهرية و (1991 – 2018) للبيانات السنوية .

البحث الى بيان اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2014). ومن اجل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج القياسي من خلال استخدام نموذج (VAR). وقد توصل البحث الى وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين كل من سعر الصرف و الفروض الموجه للأقتصاد ، كما بينت ايضا وجود قوة تفسيرية لسعر الصرف و الفروض الموجه للأقتصاد في تفسير التغيرات في قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي . (اسماعيل و فاطس ، 2017): يسلط الضوء على دور مزاد العملة في المحافظة على استقرار سعر الصرف وكبح جماح التضخم . ويهدف البحث الى التعرف على أهداف مزاد العملة و الادوار التي يقوم بها و بيان اثر المزاد على الاحتياطات الاجنبية و الاشكالية التي يطرحها . ومن اجل تحقيق هدف البحث استخدم المنهج الاحصائي – الوصفي وذلك بالاعتماد على بيانات البنك المركزي خلال مدة (2003 - 2015). و قد توصل البحث الى ان مزاد العملة يؤدي دورا مهما في تلبية حاجات الطلب المحلي على الدولار و تلبية الاستيرادات و المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، كما ينبغي ضرورة ضبط اجراءات المزاد و التأكد من صحتها قبل تلبية الطلبات عليها لمنع تهريب العملة الاجنبية (الدولار) من خلال المزاد .

### المبحث الاول: عرض النقد و العوامل المحددة اطار نظري

من الممكن تناول هذا المبحث وفقا للاتي:

#### اولا: مفهوم عرض النقد:

استمر بين الاقتصاديين جدل واسع حول اعطاء تعريف محدد لعرض النقد و بالتالي طريقة احتسابه خلال فترة زمنية معينة. و يدور الخلاف حول نقطة اساسية هي اي العناصر التي تؤلف عرض النقد (الدليمي، 1989: 105). الا ان عرض النقود او الرصيد النقدي هو مجموع الوحدات النقدية او القائمة بوظائف النقود التي تكون في حوزة الاشخاص في مجتمع معين في لحظة معينة. و هنا يجب التمييز بين (الرصيد النقدي و التدفق النقدي). فالاول هو كمية معينة تقاس في لحظة معينة من الزمن (كعرض النقود). اما الثاني فهو كمية معينة يمكن قياسها خلال

عرض النقود في العراق يميل لصالح العملة في التداول ، اذ ان الودائع الجارية تتسم بأنخفاض اهميتها بالنسبة لعرض النقد (M1) ، و انخفاض الأهمية النسبية للودائع الثابتة و الادخارية لعرض النقد (M2) .

(فرحان و ابراهيم ، 2014): يعالج البحث موضوعا جوهريا ومهما الا وهو الاستقرار النقدي و انعكاساته على النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية ، ويهدف البحث دراسة و تحليل العلاقة بين عوامل الاستقرار النقدي منها (العرض النقدي ، سعر الصرف و سعر الفائدة ) و النمو الاقتصادي للمدة (1990 – 2010) . ومن اجل تحقيق هدف البحث استخدم نموذج (OLS). و قد توصل البحث الى ان الفشل في تحقيق الاستقرار النقدي له انعكاسات سلبية على معدل النمو الاقتصادي. وأنه من الضروري ربط زيادة نمو المعروض النقدي بنمو الناتج المحلي الاجمالي .

(حسين ، 2015): يهدف البحث الى بيان اثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى . ولتحقيق هدف البحث تم اعتماد المنهج الوصفي – التحليلي للبيانات المتوفرة للمدة (1991 – 2003). و قد توصل البحث الى انه لا يمكن السيطرة على سعر الفائدة و سعر الصرف و عرض النقد بشكل مباشر، فضلا عن ضرورة تدخل الحكومة بالقدر المناسب و المطلوب في النشاط الاقتصادي و السياسة النقدية وبالذات من اجل تحقيق الاستقرار النقدي.

(نعوم ، 2017): يهدف هذا البحث الى تحليل المحددات الاساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (1970 – 2013) . ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج القياسي و بالاستناد الى نموذج (ARDL). و قد توصل البحث الى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين (الكتلة النقدية ، الصادرات و الاستثمار المحلي) و النمو الاقتصادي . وانه من الضروري وضع خطط انمائية لاستهداف استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة الاستقرار النقدي، من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

(بوعقوب و بوعقوب ، 2017): يبحث في دور و اهداف السياسة النقدية في الاستقرار و النمو الاقتصادي . ويهدف

الاحتياطي الفيدرالي المفهوم الواسع لعرض النقد اذ يتضمن العرض النقد بمعنى الضيق زائدا حسابات التوفير و الايداعات الزمنية (الهيبيتي ، 2005: 282). اي ان عرض النقد بالمعنى الواسع يساوي:

عرض النقد بالمعنى الضيق + الودائع الزمنية (الأجلة و التوفير) + الودائع الادخارية الخاصة لدى البنوك التجارية

3- المفهوم الاوسع (M3) (يطلق عادة بالسيولة الكلية): ويذهب هذا المفهوم الى ابعاد اوسع ليشمل الودائع الأخرى خارج المصارف التجارية. وقد برز تبرير الأخذ بهذا المفهوم بعد ان توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ، واصبحت مؤسسات القطاع العام تمارس نشاطا لا يختلف كثيرا عن نشاط القطاع الخاص، وكذلك ازدياد عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتعدد اشكالها وتنوع دائة خدماتها المالية و المصرفية المتخصصة . ويمثل عرض النقد بهذا المفهوم سيولة المجتمع الاقتصادي بمجموعه (يحيى ، 2001: 41). اي السيولة المحلية مضافا لها الادخارات المدوعة خارج المصارف التجارية (أي لدى المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية) اي ان عرض النقد بالمعنى الاوسع يساوي:

عرض النقد بالمعنى الواسع + الادخارات المدوعة خارج المصارف التجارية (صناديق الادخار والتأمين ومكاتب الوساطة المالية) .

ولايتوقف عرض النقد عند هذا المفهوم، ذلك أن تطور المؤسسات المالية داخل الاقتصاد وتطور وسائل الدفع قد يضيف تعاريف و مفاهيم جديدة لعرض النقد و التي قد تتغير بين فترة وأخرى (حداد و هذلول، 2005: 90).

ثانيا: محددات عرض النقد:

اضافة الى ماتقدم هناك عوامل كثيرة اقتصادية و اخرى غير اقتصادية تؤثر على عرض النقد ، لكن بهذا الصدد ركز هذا البحث على البعض منها كالآتي :

1- الاساس النقدي (حجم النقد الاساس M<sub>0</sub>):

تشمل الاساس النقدي مجموع العملة في التداول و الارصدة النقدية التي تحتفظ بها المصارف لدى المصارف المركزية و النقد في خزائن المصارف. ان الاساس النقدي

فترة زمنية (كالانفاق القومي) و رغم هذا التمييز الا ان الثاني يرتبط بالاول \*. في الحقيقة ان هذا التدفق يحدد درجة التداول النقدي ومدى تأثيره على النشاط الحقيقي في الاقتصاد (يحيى ، 2001: 38) . وفي هذا السياق يجري التمييز بين ثلاثة مفاهيم اساسية لعرض النقد وكمايلي:

1- المفهوم الضيق (M1) \*\* (يطلق احيانا بالكتلة النقدية): فهو يمثل اجمالي كمية النقود المستعملة كوسيط للمبادلة و المصدرة من قبل المؤسسات المالية التي تمتلك قدرة الخلق النقدي، البنك المركزي هو الذي يتولى اصدار النقود القانونية و البنوك التجارية هي التي تقوم بخلق الودائع (الدليمي، 1989 : 106-107). اي يشمل كل من الودائع الجارية للقطاع الخاص و صافي العملة في التداول ، وهذا التعريف لعرض النقد هو المستخدم في الاحصاءات المالية التي يعدها صندوق النقد الدولي، وأخذت به المصارف المركزية في الدول المختلفة (يحيى ، 2001: 39). اي ان عرض النقد بالمعنى الضيق يساوي:

صافي العملة (الورقية و المعدنية) في التداول + الودائع النقدية الجارية الخاصة لدى البنوك التجارية

2- المفهوم الواسع (M2) (يطلق عادة بالسيولة المحلية): يتمحور هذا التعريف لعرض النقد حول اضافة الودائع الزمنية وودائع الادخارية الخاصة لدى البنوك التجارية الى عرض النقد بالمعنى الضيق (يحيى، 2001: 40). ويعرف

\* النقد المصدر: يعني الكمية المصدرة من النقود التي يتم تحديدها بناء على قرار من السلطات النقدية في البلد (البنك المركزي مثلا)، بينما مفهوم عرض النقود: يعني الكمية المتداولة من وسائل الدفع حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة منها البنك المركزي . وهناك اربعة مصادر رئيسة للعرض النقدي للمزيد من التفاصيل انظر الى (عمرو، 1978: 140):

المصدر الاول : مدخرات اصحاب الدخول، ولاشك أن هذا المدخرات تكون معدة للعرض في السوق .

المصدر الثاني : مكتنزات النقود حجت عن التداول .

المصدر الثالث : الائتمان المصرفي الذي تقوم المصارف بتوفيره .

المصدر الرابع : الادخار الذي يزيد عن الاستثمار المقصود .

( IMF \*\* الكثير من المؤسسات الدولية منها (صندوق النقد الدولي منها ) باعتبار أنه يمثل السيولة M1 يفضلون التعبير عن المعروض النقدي بـ ( الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق الحكومي بشكل مباشر .

ففي ظل نظام ثبات الصرف لايتقلب سعر الصرف إلا في حدود ضيقة ولايؤثر كثيرا في عرض النقد، أما في نظام الصرف الحر فإنه يمكن لسعر صرف أن يتقلب في حدود كبيرة وفقا لحالة الطلب على النقد الاجنبي و عرضه، و بالتالي يؤثر على العرض النقدي(عوض الله، 2005 : 402). في حالة يكون سعر الصرف مرنا ، فان التوسع النقدي تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي تدفق رؤوس الاموال الى الخارج ثم عجز في ميزان المدفوعات ممايؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الاجنبي وهذا الارتفاع في سعر الصرف الاجنبي يؤدي الى تحسين الحساب الجاري و تحفيز التوظيف و الدخل وهذه العملية تستمر الى أن يتحقق توازن جديد عند مستوى دخل يتلاءم في استيعاب الزيادة الحاصلة في عرض النقد (عبد الخضر واخرون، 2008 : 86).

و هناك علاقة طردية بين سعر صرف الاجنبي و بين الكمية المعروضة منه ، بحيث كلما زاد سعر الصرف الاجنبي في دولة ما ، ترتب عليه زيادة الكمية المعروضة منه في تلك الدول. وهذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف في دولة ما يترتب عليه انخفاض سعر الصرف في الدول الاخرى(حسين و سعيد، 2004 : 383-384).

لقد مر الاقتصاد العراقي بظروف صعبة تمثلت بحربين وعقوبات اقتصادية وما تبع هذه الظروف من انعكاسات سلبية في كافة المتغيرات الاقتصادية، وقد كانت هناك عوامل داخلية وخارجية حالت دون الوصول لما كان يجب ان يكون عليه من تطور اقتصادي. وكان الاقتصاد العراقي قد عانى من بعض السياسات الكلية الخاطئة التي ما زالت اثارها قائمة حتى الان، ولدت مشاكل عديدة مثل ارتفاع الاسعار وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي وغيرها و انعكست بشكل اختلالات نقدية في الاسواق (الشكري، 2013 : 140).

#### 4- سعر الفائدة:

يتطلب البحث في سعر الفائدة معرفة متغيرين أساسيين هما الادخار(عرض النقود - راس المال) و الاستثمار(طلب على النقود - راس المال) وكذلك البنوك لها دور و عنصرا مهما في تأثير على الادخار و الاستثمار خلال سعر الفائدة، و

يتغير بشكل مستمر بحيث ان المصارف يمكنها ان تكيف وضعها لهذه التغيرات، لذا يسعى (لكن صعب) ان يهيأ و بشكل دائم لتحقيق التوازن بين الودائع والقروض عند كل تغير في الاساس النقدي (يحيى، 2001: 53-54). اي ان الاساس النقدي هو حجم المتوفر من النقد الاساس المعد للاستعمال كعملة في التداول او كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي و الذي يمثل وحدة قياس القيم للنظام النقدي الوطني، لكن كمية النقد الاساس في تشكيلة عرض النقود تتقرر في ضوء مجموعة من العناصر هي (حجم الغطاء المتوفر للعملة من الذهب و العملات الرئيسية ، كمية النقود التي تصدرها السلطات النقدية ، سياسات البنك المركزي بالنسبة لتوفير الائتمان)كل هذه العوامل تؤثر على النقد الاساس و من ثم تؤثر على عرض النقد(الهيبي، 2005: 51 ؛ علي، 1986: 87). وان الاساس النقدي يؤثر ايجابا على عرض النقد بمعنى علاقته طردية مع عرض النقد .

#### 2- المضاعف النقدي:

هناك علاقة وثيقة بين المضاعف النقدي و عرض النقد، و يختلف مستوى و تأثير هذه العلاقة حسب نوع عرض النقد (M1, M2, M3)وكذلك حسب نوع الودائع الجارية أو (الزمنية أو الادخارية)(الدليمي، 1989: 247-248).

#### 3- سعر الصرف:

يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية، كما أن عرض العملة الوطنية يعتمد بالدرجة الأولى على السياسات النقدية للدولة، فنظريا يفترض أنه كلما زاد المعروض من النقد لعملة ما أدى لظروف شبيهة بظروف التضخم، ويؤدي هذا إلى انخفاض سعر صرف العملة والعكس صحيح (مسعود و مرزوق، 2016 : ب). ان عملية تحديد العرض النقدي المحلي تعتمد على نظام الصرف المتبع، فاذا تبنى البلد نظام الصرف المرن فان عرض النقد يكون متغيرا خارجيا، و اما في حال نظام الصرف الثابت يكون عرض النقد متغيرا داخليا(عبد الخضر واخرون، 2008 : 89).

تؤدي تقليل سعر الفائدة، مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، ويمكن تأثير عرض النقود على سعر فائدة إيجابيا وذلك من خلال التأثير غير المباشر للعرض النقود على بعض العوامل الاقتصادية و من ثم هذه العوامل تؤثر على سعر الفائدة كما هو في حالة الاستثمار (الرفاعي و بلعربي، 2002: 180).

في ضوء ماسبق فان زيادة سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) ، لانه يتكون من النقود الورقية و المعدنية المتداولة خارج البنوك و ودائع الجارية لدى المصارف ، الا ان زيادة سعر الفائدة يؤدي الى زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع و الاوسع (M2, M3)، لانه زيادة سعر الفائدة يؤدي الى تفضيل الافراد على ودائع التوفير و ودائع الأخرى و كذلك جذب جزء من النقود خارج البنوك الى داخل البنوك وبالتالي تؤدي الى زيادة عرض النقد.

#### 5- العملة المصدرة (اصدار النقد الجديد):

تعتبر وظيفة اصدار أوراق النقد من أهم و اقدم وظائف البنوك المركزي (عوض الله، 2005: 349). أصبح البنك المركزي في معظم البلدان بموجب القانون المحتكر الوحيد لإصدار النقود (العملة)، و بذلك أصبح في مركز يستطيع من خلاله ممارسة تأثير على عرض النقد باشكالها المختلفة و كذلك توفير مقدار كاف من النقود للتمويل النشاط الاقتصادي الى الحد الذي لا يؤدي الى أحداث تضخم نقدي، بل يؤدي الى تحقيق الاستقرار النقدي و تحقيق النمو الاقتصادي . كلما زاد الاصدار النقدي كلما كان زاد مستوى العرض النقدي (الحسنوي، 2011: 288). ان اصدار النقد الجديد لا يؤدي الى التضخم ، اذا كانت الجزء الأكبر من النقود المصدرة موجهة لتوظيف في المجال الاستثماري .

و السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد القومي. ان البنك المركزي يتعين عليه أن يتبع سياسة للاصدار النقدي تعمل على توفير ذلك الحجم من النقود الذي يحتاجه الاقتصاد القومي لتمويل الأنشطة الانتاجية و الاستثمارية المختلفة بمايسهم في تحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات النمو

يمثل سعر الفائدة ثمن الانتظار فضلا عن عنصر المخاطرة، وقد تزيد رغبة الافراد بالادخار و من ثم زيادة عرض النقد بزيادة سعر الفائدة (النجفي ، 2000 : 235-237).

ابقاء عرض النقد على حالها يؤدي الى العبء التغير في الميل للادخار أو الاستثمار على سعر الفائدة بدون الحاجة الى حدوث تغيرات في الأسعار و الاجور النقدية، اما نتيجة التغير في طلب الافراد على النقود قد يحتم اللجوء الى أحداث تغييرات محددة في عرض النقود بواسطة البنك المركزي (صقر ، 1983: 152-153). وان سعر الفائدة احدى ادوات السياسة النقدية التي تتبعها البنك المركزي و التي تؤثر على حجم النقود المعروضة (الطاهر و أبو مغلي، 2001: 66).

تؤدي حركات أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية تأثيرا واضحا على عرض النقد و سرعة تداوله، ففي حالة ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع الزمنية و ودائع التوفير و شهادات الادخار و السندات، يميل الأفراد الى تقليص ارصدهم النقدية ، أي يزداد استعدادهم للتنازل عن السيولة النقدية مادام أسعار الفائدة مرتفعة، مما يزيد من سرعة تداول النقود وبالتالي مما يؤثر على عرض النقد (حسين ، 2015 : 62) .

نظر الاقتصاديون بما ان سعر الفائدة يعبر عن سعر النقود ، لهذا ساد في الفكر الاقتصادي ، بأن زيادة عرض النقود تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، و العكس هو الصحيح في حالة انخفاض عرض النقود (يحيى ، 2001: 78). يرى كينز ان سعر الفائدة هو مجرد ظاهرة نقدية، و لا تتحدد بطلب و عرض رأس المال بل بطلب النقود و عرضها. ويؤكد كينز أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة التفضيل النقدي (الرغبة في الاحتفاظ بالنقود)، اما ارتفاعه فيقل منه (عمر، 1978 : 139). يرى الكينزيون ان سعر الفائدة يؤثر في الاتفاق الاستثماري وبالتالي في حجم الاتفاق الكلي باعتباره تكلفة الاقتراض و هو ثمن التخلي عن النقود (سعر النقود) فزيادة عرض النقود تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة و التأثير ايجابا في الاتفاق الخاص بزيادة، و بالعكس في حالة انخفاض كمية النقود (عبدالجبار ، 2016 : 94). يعتبر العالم الأمريكي فريدمان ان زيادة عرض النقود

**المبحث الثاني: عرض النقد والنمو الاقتصادي**

ان تحقيق النمو الاقتصادي هو هدف ترنوا اليه جميع الحكومات في الدول المتقدمة و النامية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة و ملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (الدوري و السامرائي، 2006 : 190). وعلى الرغم من تنوع النظم الاقتصادية الا أن اهداف السياسة النقدية فيها تكاد تكون متشابهة، اذ تسعى الى تحقيق الاستقرار النقدي و الحفاظ على السيولة المتوازنة في الاقتصاد، فضلا عن سعيها الى العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال التغيرات التي تحدثها في عرض النقد(حداد و هذلول ، 2005 : 184 ؛ فرحان و ابراهيم ، 2014 : 144 - 145). ان أدوات السياسة النقدية التي تحفز النمو الاقتصادي عبر تأثيرها على الاستثمار ومن ثم على الناتج ، وعليه فان التغيرات في كمية النقود المتداولة تعد مصدرا للتغيرات الاقتصادية الأخرى، وبعبارة أخرى فإن التغيرات في حجم المعروض النقدي لها علاقة وثيقة بمعدلات التضخم، وإن جعل الأخير في الحدود المقبولة له انعكاسات ايجابية في النمو الاقتصادي (فرحان و ابراهيم ، 2014 : 146).

ان النظريات النقدية تبحث في كشف و تفسير العلاقة بين النقود و النشاط الاقتصادي. فهي تأخذ بالاعتبار اثر التغير في عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي(الدليمي، 1989 : 365). لقد تطورت عملية البحث في اثر النقود على نشاط الاقتصاد أكثر فأكثر من خلال ارتباط النظرية النقدية بالنظرية الاقتصادية ارتباطا قويا، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بالكثير من العوامل المتغيرة التي تتشابك مع بعضها في الواقع العملي و من بينها النقود (الناقة، 1998: 139-140).

وتباين آراء الاقتصاديين حول مصادر النمو الاقتصادي أو العوامل المحددة للنمو، فهي تمثل تفاعلا بين عدة عوامل اقتصادية و غير اقتصادية تؤثر في عملية النمو الاقتصادي ، ان الكتلة النقدية من بين المحددات الرئيسية (نوعوم ، 2017 : 225). لقد ظهرت النظرية النقدية الكينزية بافكار رائدها (J.M. Keynes) ومن ثم (Hansens و Hicks) وغيرهم،

الاقتصادي مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي(عوض الله، 2005: 352).

**6- عملات خارج البنوك:**

ان الجزء الذي تحتفظ به المصارف هو غير خاضع للتداول و انما يعتبر نقدا احتياطا تواجه به المصارف اية سحبيات نقدية محتملة على الودائع لديها. اما العملة في التداول فهي فقط ذلك الجزء منها الذي هو خارج الجهاز المصرفي و بالتالي فانه يدخل ضمن عرض النقد(علي، 1986 : 86-87). و كلما زاد عملات خارج البنوك كلما يؤثر ايجابا على مستوى العرض النقدي .

**7- مزاد البنك المركزي:**

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 مرحلة جديدة حصلت فيها تغيرات مهم جدا ولعل أبرز هذه التغيرات هو حصول البنك المركزي العراقي على استقلالية في رسم السياسات النقدية وتحديد الادوات الملائمة بغية تحقيق أهدافها المتمثلة باستقرار سعر الصرف الدينار العراقي و تقليل اثر النفقات الحكومية في الأساس النقدي و المعروض النقدي مستخدما نافذة بيع و شراء العملة (اسماعيل و فاطس، 2017 : 133 )\*. ان لمزاد العملة دورا مهما في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار ، كما طرح مزاد العملة إشكالية الأساس النقدي و المعروض النقدي نتيجة الإفراط في السيولة التي سببها المزاد (اسماعيل و فاطس، 2017 : 142). فان سياسة مزاد العملة تؤثر مباشرة على مستوى العرض النقدي من العملة المحلية و الاجنبية .

العمل الاجنبية بدأ العملة وشراء لبيع جديدة تعليمات المركزي البنك \* اصدر بفرض سياسته البنك شدد التعليمات هذه و بموجب 2014 / شباط في بها والتدفقات الاموال غسيل بشأن للمخاوف فعل كرد المصارف على قيود جديدة العملة على الطلب بزيادة و المرتبطة الاجنبي للنقد غير القانونية الخارجية الاجنبية العملة وشراء بيع عملية البنك اطلق هذا اخر جانب ومن الاجنبية الدينية الاغراض(السياحة الدولار لمختلف من المواطنين احتياجات لتلبية لتشمل نطاق توسيع المصارف على لتشجيع الاخرى) والخدمات والسفر والعلاج الاقتصاد على وعدم الاجنبية العملة شراء تطلب التي الشرائح لكافة خدماتها العراقي الدينار صرف لسعر السنوي المعدل خفض الى ادى مما محددة، فئة المحلية(البنك المركزي العراقي، 2014 : السوق في الامريكي تجاه الدولار 17).



في التداول من خلال مجرى الانفاق (طلب) داعياً لفكرة مفادها ان زيادة في كمية النقود بإمكانها ان تقود الى توظيف جميع العوامل الانتاجية العاطلة واحداث توسع في حجم الأنتاج دون ان يرافق ذلك ارتفاعات شديدة في اسعار السلع. وتأسيساً على ذلك فان (Thornton) يدعوا الى الاعتدال في اصدار النقود الورقية من اجل الحد من التقلبات الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار السعري (اسماعيل، 1989 : 381-382)، هذا بالإضافة الى ان الاقتصاديين في وقتنا الحاضر يؤكدون انه في حالة وجود سياسة نقدية وسياسة اقتصادية حكيمة فان زيادة المعروض من النقود يقود الاقتصاد القومي نحو الرخاء و رفع الأنتاج الحقيقي و حدوث النمو الاقتصادي (خليل 1989 : 49-52).

وبالنسبة للاقتصاد العراقي ، من الممكن عرض وتحليل انواع عرض النقد ومحدداته ومستوى التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي كموشر للنمو الاقتصادي ، ومن اجل تسهيل المقارنة والتحليل تقسم المدة الزمنية للبيانات الى (2004-2018) للبيانات الشهرية و (1991-2018) للبيانات السنوية على نحو الاتي :

#### الجدول (1)

عرض النقد والنمو الاقتصادي ومحدداته للمدة (1991 – 2018)

#### المصدر:

1. وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، 2018.
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء و الابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، 2018 [www.cbiraq.org](http://www.cbiraq.org)
3. تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2014 ، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث .
4. النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي و وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، المجموعات الاحصائية السنوية (1991-2010).

كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام (1929) التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايدة في النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك وان بإمكان التغيرات في المعروض النقدي أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالاستثمار والتشغيل والناتج الكلي (هندي، 2010: 106-108) \*.

اضافة الى ماتقدم فان "النقديين" يؤيدون نمو كمية النقود بمعدل محدد ثابت يعادل معدل نمو الاقتصاد القومي في الاجل الطويل. ويزعمون أن هذا السبيل يقلل من التقلبات الاقتصادية ويؤدي الى استقرار اكبر من الاسعار. و يزعم هؤلاء النقديون ان هذا المعدل الثابت لنمو العرض النقدي يقلل عنصر عدم التأكد و الخطر و أعظم قدر من الثقة، و يؤدي هذا الى الغاء التقلبات الاقتصادية قصيرة الاجل . وان جوهر الوضع النقدي هو ان الزيادة النقدية سوف تحفز النمو الاقتصادي (عبدالرحمة و محمد، 1999: 434-435). و قد اعطى الاقتصاديون المحدثين للنقود و للسياسة النقدية دورا هاما في حركة الاقتصاد القومي، كما اشار (Henry Thornton) الى امكانية تأثير حجم الأنتاج لتغير كمية النقود

\* لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك(و من بينهم ادم سميث و دافيد ريكاردو و عند جون باتيست ساي) أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية مستوى التشغيل الكامل دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر أثر إحداث التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي و الثروة الحقيقية في نظر الكلاسيك تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية أما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية و اهتموا اهتماما خاصا بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما والسبب (عيسى، 1993) الزمن في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة النقود مع (528-530). في فترة : الشافعي، 1990؛ خليل، 1982: 121؛ 98 الكساد الأعظم حيث حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عزز في الميزانية و تمويله بإصدار كميات جديدة من (البنكوت) فساعدت البنوك على التوسع في الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة أفراد ومشروعات ولكن الأفراد احتفظوا بالنقود لتوقعهم حدوث انخفاض كبير في الأسعار فازداد تفضيلهم النقدي مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود و قد نتج عن هذا الوضع أن الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الأسعار بل العكس انخفضت هذه الأخيرة.



كما و عمل البنك المركزي العراقي فضلا عن سعي الجهات المعنية لتنظيم مستوى العرض النقدي خصوصا عن طريق اسعار الصرف و اسعار الفائدة و مزاد البنك المركزي من الدولار).

### المبحث الثالث: تقدير النماذج القياسية واختيار أفضل نموذج للعرض النقدي و النمو الاقتصادي في العراق

يختص هذا المبحث بكل من قياس محددات عرض النقد و تحديد تأثير عرض النقد على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (1991-2018) ، و بيان العلاقة السببية (Causality Relationship) بين كل من (M1, M2, M3) و (GDP) . و من اجل بيان مستوى و حجم تأثير محددات عرض النقد و كذلك بيان تأثير عرض النقد (M1, M2, M3) على النمو الاقتصادي نستعين ببعض الاختبارات و التقديرات على نحو الاتي:

#### 1. اختبار الثبات و الاستقرار: Stationary test

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة لظهور مدى الاستقرار في البيانات المستخدمة . النموذج الكلاسيكي يفترض أن التباين في السلاسل الزمنية يجب أن تميل نحو الثبات او الاستقرار . ونتيجة هذا الاختبار على النحو الاتي :

5. غفران حاتم علوان الجبوري(2013): تقدير حجم الاموال غير المشروعة والمتداولة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991 – 2010)، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة تكريت، المجلد (10) ، العدد (30): 181- 180 .

6. علي عبدالهادي سالم : نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 4 ، العدد 9 ، 2012: 49 .  
World Bank, World Development Indicators 7 (2013). www.worldbank.org.

من خلال الجدول (1) اذ يلاحظ ان حجم كافة المتغيرات تتصاعد ، وعلى الرغم من أن مستوى و حجم هذه التصاعد يختلف من متغير الى اخر. وكذلك فان معدل نمو سنوي مركب للعرض النقدي الكلي للمدة (1991- 2018) تجاوز الـ (2.5) مرة مقارنة بمعدل نمو سنوي مركب للناتج المحلي الاجمالي. مما يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار و حدوث التضخم الجامح في بعض السنوات ، بينما ما بعد سنة (2003) وعلى الرغم من الصعوبات المالية و المشاكل السياسية ، حاول البنك المركزي من خلال سياساتها تحقيق قدر من التنسيق و التوفيق بين مستوى العرض النقدي و العوامل المحددة بما يخدم النمو الاقتصادي المطلوب . قد تبين من الجدول (1) ان معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي و العرض النقدي الكلي للمدة (2004- 2018) لا يختلف كثيرا . هذا بالاضافة الى وجود تنسيق بين كل عامل من العوامل المحددة للعرض النقدي ،

الجدول (2) نتائج اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

Variables	(ADF and PP at Level)					(ADF and PP at First Difference )		
	ADF		PP		ADF		PP	
	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept with Trend	Intercept with Trend	Intercept with Trend	
ln MS1	0.0005*	0.9910	0.0003*	0.9945	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*
ln MS2	0.0056*	0.9911	0.0084*	0.9943	0.8782	0.0185**	0.6885	0.0004*
ln MS3	0.1138	1.0000	0.0397**	1.0000	0.9973	0.1107	0.9999	0.9935
ln M0	0.0002*	0.9092	0.0002*	0.9115	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*
ln MML	0.7077	0.2437	0.7709	0.2753	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*
ln ER	0.5909	0.8413	0.3609	0.7768	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*
ln r	0.7284	0.5407	0.7223	0.3822	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0001*
ln CI	0.0017*	0.9568	0.0010*	0.9856	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*
ln COB	0.0007*	0.9468	0.0001	0.9600	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*
ln SE	0.0014*	0.0002*	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0000*	0.0001*
ln GDP	0.0288**	0.3019	0.0030*	0.3035	0.0032*	0.0549***	0.0024*	0.0001*

(\*), (\*\*), (\*\*\*) denotes Significant at 1%, 5% and 10% respectively.

Note: ADF: Augmented Dickey-Fuller test statistic AND PP: Phillips-Perron test statistic.

Note: MS1 (عرض النقد بالمعنى الضيق) M2, (عرض النقد بالمعنى الواسع) M3, (عرض النقد بالمعنى الواسع) M0, (الاساس النقدي) MML, (المضاعف النقدي) ER, (اسعار الصرف) r, (اسعار الفائدة) CI, (العملة المصدرة) COB, (عملات خارج البنوك) SE, (مزايا البنك المركزي من الدولار) GDP, (النتائج المحلي الاجمالي).

2. التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Johansen Cointegration test)

وهو من بين الاختبارات المهمة لبيبات مستوى العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة، و من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حتى يسمح باجراء التقدير للنموذج، وتبين هذا التكامل من خلال الجدول (3).

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برامج E-

views 9

ظهر من الجدول (2) ومن خلال كل من الاختبارات (ADF and PP) ان غالبية المتغيرات تكون معنوية في الفرق الاول (First Difference) وعند مستوى الدلالة الاحصائية (5%) لأنه قيمة الاحتمال الحرجة (Prob.) اقل من القيمة المحددة (0.05)، اي ان هناك استقرارية في السلاسل الزمنية. وبذلك هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين المتغيرات في النموذج الخاص بموضوع الدراسة.

البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصاديا و احصائيا وقياسيا .

الجدول (3) نتائج اختبار (Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

### 3. العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality Tests)

ان مفهوم السببية يتركز على وجود العلاقة السببية بين متغيرات موضوع الدراسة ، حيث استخدم العديد من الاختبارات لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، الا ان (Granger Causality) في الوقت الحاضر من الادوات و الاختبارات الرئيسة و الموثوقة في مجال التحليل الاقتصادي و في ايجاد العلاقة و تحديد اتجاه العلاقة (one direction or two direction) بين متغيرات النموذج (Risso et al., 2010; Brida et al., 2013). ومن الممكن أن يتم تحديد وعرض العلاقات السببية بين متغيرات موضوع الدراسة في الجدول ادناه:

Probability	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Hypothesized/ No. of CE(s)
0.000	159.5297	273.6686	عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)
0			
0.000	159.5297	276.4595	عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
0			
0.000	239.2354	455.0696	عرض النقد بالمعنى الواسع (M3)
0			
0.003	42.91525	53.03706	النقد الاساس (M0)
6			
0.000	150.5585	213.0981	المضاعف النقدي (MML)
0			
0.000	117.7082	153.9617	سعر الصرف (ER)
0			
0.015	12.51798	15.42803	سعر الفائدة (r)
8			
0.002	63.87610	76.91049	العملة المصدرية (الاصدار النقدي) (CI)
7			
0.000	88.80380	108.9790	عملات خارج البنوك (COB)
8			
0.004	25.87211	33.41139	مزد البنك المركزي من الدولار (SE)
8			
0.000	25.87211	48.41574	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
0			

Note:

- Trace test indicates 10 cointegrating eqn(s) at the 0.01 level, which is denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level.  
1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level, - Trace test indicates which is denotes rejection of the hypothesis at the 0.10 level.

Note: MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برامج E-views 9 من خلال الجدول (3) نجد ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض في مستوى المعنوية (1% ، 5% ، او 10%) ، وبهذا يرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود علاقة احصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج . لذا نقبل الفرضية

## الجدول (4) نتائج اختبار العلاقة السببية (Granger Causality Tests) بين متغيرات النموذج

المتغيرات	المستوى المعنوية p-value	اختبار F	حجم العلاقة
علاقة النقد الأساس (M0) مع عرض النقد (M1)	0.0407	4.2533	جيدة و مقبولة
علاقة المضاعف النقدي (MML) مع عرض النقد (M1)	0.0215	5.3885	جيدة و مقبولة
علاقة سعر الصرف (ER) مع عرض النقد (M1)	0.0123	6.4002	جيدة و مقبولة
علاقة سعر الفائدة (r) مع عرض النقد (M1)	0.0140	6.1841	جيدة و مقبولة
علاقة مزار البنك المركزي من الدولار (SE) مع عرض النقد (M1)	0.0786	2.5828	مقبولة
علاقة (M1) مع (M2)	0.0252	5.0999	جيدة و مقبولة
علاقة (M1) مع (M3)	0.0348	4.5286	جيدة و مقبولة
علاقة العرض النقدي الكلي (M1) مع (GDP)	0.0559	4.48079	مقبولة
علاقة العرض النقدي الكلي (M2) مع (GDP)	0.0427	5.3858	جيدة و مقبولة
علاقة العرض النقدي الكلي (TMS) مع (GDP)	0.0446	5.2669	جيدة و مقبولة

\* عدد المشاهدات 317

\* البيانات الشهرية من (2004 الى 2018)

\* الفترات الزمنية 1-1

واحداً لا يساوي صفراً (بوتلري راو وروجر ليروى ميلر 1990: 140) وتحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بعدد من الصيغ التي تستخدم الاقتصاد القياسي التطبيقي والأبحاث الاحصائية اشهرها حالياً هي (ARDL and Least Square)، وفيما يتعلق بهذه الدراسة قامت بتحسين صيغة التوصيف وفقاً لما تشترطه النظرية والتحول الى الصيغة (اللوغارتمية المزدوجة) لتحقيق المعنوية الاحصائية والاقتصادية والقياسية والتي تعتبر من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة واطار) للمعلمات المقدره، وخالية من المشاكل القياسية. من أجل توضيح هذه المعلمات المقدره الخاصة بموضوع البحث نستعرض القيم الواردة في الجدول (5):

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على برامج 9 E-views

يظهر من الجدول (4) ، ومن خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة وعند المستوى المعنوية (5%) ، فان معظم المتغيرات المستقلة في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية باتجاهين مع عرض النقد بمفهوم (M1) من جهة ومع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من جهة اخرى كونه قيم (F) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية لمعظم المتغيرات المبسوثة . وهذا يدل على قوة و معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة، ان هذه النتائج تتفق مع الفرضية البديلة للبحث التي تقر بوجود علاقة سببية بين متغيرات موضوع الدراسة، وهذه النتائج يبدو اساس قوي و منطقي لتقدير النموذج .

## 4. تقدير النماذج القياسية ( Econometrics Model )

## (Estimation)

اصبح من الواضح ان نقطة الأساس في كل البحوث التطبيقية هي العلاقة المفترضة بين متغير معتمد ومتغيرات مستقلة . ويستخدم النموذج القياس الاقتصادي لتفسير سلوك جزء من مجتمع يحتوي على الأقل متغيراً مستقلاً

الجدول (5) نتائج تقدير المعلمات المقدرة باستخدام النماذج القياسية (ARDL and Least Square)

Regressors	Value and Error			
عرض النقد (M1) المتغير التابع	<b>Coefficient</b>	<b>p.value</b>	<b>T-Ratio</b>	<b>Standard Error</b>
Constant	1.7587	[0.0007]	3.4569	0.5087
(M0) النقد الأساس	0.8691	[0.0000]	16.1589	0.0538
(MML) المضاعف النقدي	0.7705	[0.0000]	15.6760	0.0492
(ER) سعر الصرف الحالة الأولى	-0.3708	[0.0007]	-3.4859	0.1064
(ER) سعر الصرف الحالة الثانية	+0.2365	[0.0251]	2.2654	0.1045
(r) سعر الفائدة	-0.0932	[0.0007]	-1.6832	0.0946
(CI) العملة المصدرة (الإصدار النقدي)	0.1941	[0.0150]	2.4641	0.0788
(COB) عملات خارج البنوك	-0.1437	[0.0293]	-2.2027	0.0652
(SE) مزاد البنك المركزي من الدولار	-0.0276	[0.0001]	-3.9595	0.0069
عرض النقد (M2) المتغير التابع	<b>Coefficient</b>	<b>p.value</b>	<b>T-Ratio</b>	<b>Standard Error</b>
Constant	-1.0538	[0.0075]	-2.7171	0.3878
(M1) عرض النقد بالمعنى الضيق	0.7657	[0.0000]	19.4181	0.0394
(MML) مضاعف النقدي	0.1868	[0.0000]	6.1056	0.0306
(ER) سعر الصرف الحالة الأولى	-0.3302	[0.0003]	-3.7069	0.0891
(ER) سعر الصرف الحالة الثانية	+0.3667	[0.0001]	4.0795	0.0899
(r) سعر الفائدة	0.0058	[0.0599]	1.8980	0.0030
(CI) العملة المصدرة (الإصدار النقدي)	0.2671	[0.0128]	2.5233	0.1059
(COB) عملات خارج البنوك	0.0308	[0.5902]	0.5399	0.0571
(SE) مزاد البنك المركزي من الدولار	-0.0123	[0.0239]	-2.2858	0.0054
عرض النقد (M3) المتغير التابع	<b>Coefficient</b>	<b>p.value</b>	<b>T-Ratio</b>	<b>Standard Error</b>
Constant	0.1560	[0.0000]	4.6399	0.0336
(M2) عرض النقد بالمعنى الواسع	0.6436	[0.0000]	173.5348	0.0037
(M1) عرض النقد بالمعنى الضيق	0.0136	[0.0000]	3.4349	0.0040
(MML) مضاعف النقدي	0.0023	[0.7012]	0.3844	0.0059
(ER) سعر الصرف الحالة الأولى	-0.0009	[0.7216]	-0.3570	0.0026
(r) سعر الفائدة	0.0005	[0.0545]	-2.5415	0.0002
(CI) العملة المصدرة (الإصدار النقدي)	0.8606	[0.0128]	0.1760	0.0043
(COB) عملات خارج البنوك	-0.2669	[0.0000]	-18.1334	0.0147
(SE) مزاد البنك المركزي من الدولار	0.0005	[0.1814]	1.3430	0.0003
الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المتغير التابع	<b>Coefficient</b>	<b>p.value</b>	<b>T-Ratio</b>	<b>Standard Error</b>
(M1) عرض النقد بالمعنى الضيق	0.8093	[0.0000]	7.0733	0.1144
(M2) عرض النقد بالمعنى الواسع	0.8344	[0.0000]	7.3143	0.1140
(M3) عرض النقد بالمعنى الأوسع	0.8897	[0.0000]	7.2883	0.1221
(TM) العرض النقدي الكلي	0.8528	[0.0000]	7.2572	0.1175

يتبين من الجدول (5) ان :

1. بالرغم من اختلاف تأثير محددات عرض النقد ، الا ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج لها علاقة قوية و معنوية مع (M1) وبدلالة إحصائية اقل من قيمة P-Value (0.05). فان كل من (الاساس النقدي ، المضاعف النقدي و العملة المصدرية) ترتبط بعلاقات طردية مع عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) ، بينما كل من (سعر الفائدة، عملات خارج بنوك ، ومزاد البنك المركزي من الدولار) ترتبط بعلاقة عكسية مع (M1). هذه النتائج تتفق مع النظرية النقدية والنظريات الاقتصادية وهكذا تتفق مع توقعاتنا بخصوص واقع الاقتصاد العراقي . في حين دور اسعار الصرف على (M1) يتسم باتجاهين (الاجابي و سلبي) ، و سبب ذلك قد تعود الى اختلاف مكونات عرض النقد و درجة واتجاه تأثرها باسعار الصرف .

2. أن كل من (عرض النقد بالمعنى الضيق، المضاعف النقدي ، العملة المصدرية و سعر الفائدة) لها تأثير ايجابي على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ، وان لسعر الفائدة تأثير ايجابي على عرض النقد بالمعنى الواسع وذلك بسبب وجود الودائع الاجلة ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، وان غالبية المتغيرات الداخلة في النموذج (M2) لها معنوية وبدلالة إحصائية اقل من قيمة P-Value (0.05) و بذلك توجد علاقة ارتباطية قوية بين غالبية المتغيرات المستقلة مع (M2). على الرغم من اختلاف حجم و تأثير هذه المتغيرات. هذه النتائج تتفق مع النظرية النقدية و النظريات الاقتصادية و هكذا تتفق مع توقعاتنا بخصوص واقع الاقتصاد العراقي .

3. ان كل المتغيرات الداخلة في النموذج (M3) لها علاقة معنوية وبدلالة إحصائية اقل من قيمة P-Value (0.05) و بذلك توجد علاقات ارتباطية قوية بين كل من المتغيرات المستقلة مع (M3). الا ان كل من (M1 ، M2، المضاعف النقدي و العملة المصدرية، سعر الفائدة و مزاد البنك المركزي من الدولار) لها تأثيرات ايجابية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M3) ، بينما (عملات خارج بنوك) تؤثر سلبا على (M3). و هذه النتائج تتفق مع النظرية النقدية

الاقتصادية و هكذا تتفق مع توقعاتنا بخصوص واقع الاقتصاد العراقي .

4. هناك علاقة معنوية قوية بين العرض النقدي الكلي (TM) و الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لكن هذه العلاقة تختلف باختلاف نوع عرض النقد ، أي أن زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) بمقدار (1%) يزيد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بمقدار (0.80%) ، بينما زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) يزيد من (GDP) بنسبة (0.83%)، في حين تأثير زيادة عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) يزيد من (GDP) بنسبة (0.88%). وتفسر النتائج بأن عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) لها تأثيرات أكبر بالمقارنة مع كل من (M1 ، M2) وهذه النتائج تتفق مع النظريات الاقتصادية وكذلك ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث من أن عرض النقد في العراق لها تأثيرات ايجابية و معنوية في زيادة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية) .

5. الاختبارات التشخيصية لمصدقية نماذج

#### (Diagnostic tests )

لتكون تقدير معاملات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليها صناع القرار ، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدره للتنبؤ ، استخدم له هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك اختبارات (المشاكل القياسية ، F-test ، معامل التحديد  $R^2$  ،  $R^2$  Adjusted)، والجدول (6) يبين قيم و الدلالة المعنوية لبعض هذه الاختبارات .

## الجدول (6) نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدره

Diagnostic Test for M1		نموذج عرض النقد بالمعنى الضيق		المشاكل القياسية	
Test statistics:	Value	Test statistics:	Value	معنوي و مقبول	لايوجد
R-Squared	0.9996	F- statistic	16454 [0.000]		
Adjusted R <sup>2</sup>	0.9995	DW- statistic	1.85		
Diagnostic Test for M2		نموذج عرض النقد بالمعنى الواسع		المشاكل القياسية	
Test statistics:	Value	Test statistics:	Value	معنوي و مقبول	لايوجد
R-Squared	0.9997	F- statistic	19525[0.000]		
Adjusted R <sup>2</sup>	0.9996	DW- statistic	1.87		
Diagnostic Test for M3		نموذج عرض النقد بالمعنى الاوسع		المشاكل القياسية	
Test statistics:	Value	Test statistics:	Value	معنوي و مقبول	لايوجد
R-Squared	0.9998	F- statistic	62232[0.000]		
Adjusted R <sup>2</sup>	0.9997	DW- statistic	1.83		
Diagnostic Test for GDP for period ( 2004 -2018)		نموذج الناتج المحلي الاجمالي		المشاكل القياسية	
Test statistics:	Value	Test statistics:	Value	معنوي و مقبول	لايوجد
R-Squared	0.8144	F- statistic	[0.000]		
Adjusted R <sup>2</sup>	0.7989	DW- statistic	2.07		
Diagnostic Test for GDP for period ( 1991-2018)		نموذج الناتج المحلي الاجمالي		المشاكل القياسية	
Test statistics:	Value	Test statistics:	Value	معنوي و مقبول	لايوجد
R-Squared	0.7449	F- statistic	[0.000]		
Adjusted R <sup>2</sup>	0.7279	DW- statistic	1.20		
Check for Econometrics Problems					
Ramsey RESET Test	Probability (0.9614)	Heteroskedasticity Test	Probability (0.7676)	مشكلة	مشكلة
Serial Correlation Test	Probability (0.8407)	Multicollinarity Test	Number (1)	مشكلة	مشكلة
Normality Test	Probability (0.1090)	Auto correlation Test	Number (1.69)	مشكلة	مشكلة

Notes: t-value and p-value for diagnostic test denote Significant at 1%, 5% and 10% respectively.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برامج E-views 9



المحددات الرئيسية لعرض النقد ، الا ان البعض منها باتجاه زيادة عرض النقد (تأثيرا ايجابيا +) و البعض الاخر باتجاه نقصان عرض النقد (تأثيرا سلبا -) ، وكذلك مع وجود اختلاف في حجم التأثير لكل من المتغيرات ، نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية السائدة في العراق .

3. أظهرت كل من ( M1 ، M2 ، M3 ) ان لها تأثير ايجابي و معنوي على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، على الرغم من اختلاف هذا التأثير من نوع الى اخر من عرض النقد . نجد ان معامل التحديد للناتج المحلي الاجمالي (GDP) للفترة (2004-2018) تبلغ (  $R^2=0.81$  ) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر حوالي (81%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP). أن زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) بمقدار واحد في المئة (1%) تزيد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بمقدار (80%) ، بينما زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) يزيد من (GDP) بنسبة (0.83%) ، في حين تأثير زيادة عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) تزيد (GDP) بنسبة (0.88%). تفسر هذه النتائج ان عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) لها تأثيرات اكبر مقارنة مع كل من (M1 ، M2) هذه النتائج تتفق مع المدرسة النقدية وتحديدًا في الأجل القصير. وان هذه النتائج تتفق مع الفرضية الاولى للبحث من أن لعرض النقد في العراق لها تأثيرات ايجابية و معنوية في زيادة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) .

ثانيا : المقترحات :

في ضوء ماسبق من الاستنتاجات من الممكن أن يتم اقتراح الآتي:

1. ضرورة قيام البنك المركزي بالتنسيق بين محددات العرض النقدي و متطلبات النمو الاقتصادي فضلا عن تقريب الفوارق غير المرغوبة بين معدل النمو للعرض النقدي و معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي (او ضرورة ربط زيادة نمو المعروض النقدي بنمو الناتج المحلي الاجمالي) ويتم ذلك من خلال دعم الاستقرار في عرض النقد والطلب عليه اضافة الى توجيه عرض النقد نحو الانشطة الانتاجية والاستثمارية .

الجدول (6) يبين ان معامل التحديد للعرض النقد (M1, M2 , M3) تبلغ (  $R^2=0.99$  ) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر حوالي (99%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (عرض النقد). وبما ان قيمة (F) وبدلالة إحصائية (0.000) وهي اقل من قيمة P-Value (0.05) لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع. ويضاف الى ذلك، فان حجم و اشارة المعلمات المقدره متطابقة مع النظرية الاقتصادية وليس هناك اي دليل على وجود المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. وكما ان في الجدول نفسه نجد ان معامل التحديد للناتج المحلي الاجمالي (GDP) تبلغ (  $R^2=0.81$  ) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة يفسر حوالي (81%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP)، وبما ان قيمة (F) وبدلالة إحصائية (0.000) وهي اقل من قيمة P-Value (0.05) لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

ونستنتج مما سبق اجتياز النماذج كل الاختبارات الاحصائية (t, F, S.E,  $R^2$ ) وهي خالية من المشاكل القياسية الاساسية ( كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ، عدم تجانس التباين ، التشخيص) وتتطابق مع المنطق الاقتصادي ، وذلك دليل على حسن استخدامها النماذج.

## الاستنتاجات و المقترحات

اولا : الاستنتاجات :

في ضوء ماسبق من عرض و تحليل نستنتج مايلي :

1. ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة و علاقة سببية مع بعضها البعض في مستوى المعنوية (1% ، 5% ، او 10%) ، الا ان تأثير و حجم العلاقة بين هذه المتغيرات تختلف من متغير لآخر، وبهذا ترفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود علاقة اقتصادية قياسية معنوية بين المتغيرات الداخلة في النموذج .

2. ان كل من (الاساس النقدي ، المضاعف النقدي و العملة المصدرة، اسعار الصرف، سعر الفائدة، عملات خارج بنوك ، ومزاد البنك المركزي من الدولار) من

2. ضرورة قيام البنك المركزي بوضع خطة جيدة ومدروسة للتوفيق بين مستوى الاصدار النقدي والاحتياجات المحلية من عرض النقد، ويجاد التنسيق الكافي والايجابي بين محددات عرض النقد خصوصا فيما يتعلق باسعار الصرف و اسعار الفائدة ، لاستهداف استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة الاستقرار النقدي، من شأن تحقيق النمو الاقتصادي .
3. ضرورة قيام البنك المركزي بالادوار الحيوية لمواكبة تطور النشاط الاقتصادي بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية و المالية في العراق وبناء نظام الكتروني كفوء للمراقبة المستمرة على التداول النقدي وبالاخص على عمليات مزاد العملة بما يحقق استقرار اسعار الصرف للعملة المحلية و بالتالي تحريك عجلة النمو التجاري والاقتصادي .
4. ضرورة التعاون و التنسيق و العمل المشترك بين البنك المركزي و جميع البنوك و المؤسسات المعنية بالسياسات النقدية و المالية سواء كانت ضمن عمل القطاع العام او القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه تشجيع استخدام الانواع الاخرى من النقود (النقود الالكترونية) و العمل على تقليص حجم الاكتناز عن طريق توجيه الاموال العاطلة الى القنوات الاستثمارية سواء كانت بصورة مباشرة او غير مباشرة .
- المصادر**
1. الدليبي، عوض فاضل اسماعيل (1989) : النقود و البنوك، الجزء الاول ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، بغداد .
2. الدليبي، عوض فاضل اسماعيل (1989) : النقود و البنوك، الجزء الثاني ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، بغداد .
3. الدوري و السامرائي، زكريا و يسرى (2006) : البنوك المركزية و السياسات النقدية ، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان .
4. الهبتي، احمد حسين على (2005) : اقتصاديات النقود و المصارف ، دار ابن الاثير للطباعة و النشر، الموصل .
5. الحسنواي، كريم مهدي (2011) : مبادئ علم الاقتصاد ، توزيع المكتبة القانونية ، بغداد .
6. الطاهر و أبو مغلي، اسمهان و عامر (2001) : محاضرات في الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، دار يفا للنشر و التوزيع ، عمان .
7. الناقة، احمد أبو الفتوح (1998): نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .
8. النجفي، سالم توفيق (2000): اساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، مصر .
9. الرفاعي و بالعربي، غالب عوض الرفاعي و عبدالحفيظ (2002) : اقتصاديات النقود و البنوك(الاساسيات)، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان .
10. الشافعي، محمد زكي (1990) : مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة .
11. بوتلري راو و روجر ليروي ميلر(1990): القياس الاقتصادي التطبيقي : ترجمة أموري هادي كاظم وسعيد على هادي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، بغداد .
12. جيمس جوارتيني و ريجارد استروب(1999) : الاقتصاد الكلي (الاختيار العام و الخاص): ترجمة د.عبدالفتاح عبدالرحمة و د.عبدالعظيم محمد ، الجزء الثاني ، دار المربخ للنشر، الرياض .
13. هندي، منير إبراهيم (2010) : إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية .
14. حداد و هذلول، اكرم و مشهور(2005) : النقود و المصارف (مدخل تحليلي و نظري)، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر، عمان .

15. حسين و سعيد، مجيد علي و عفاف عبدالجبار (2004): مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان .
16. يحيى، و داد يونس (2001): النظرية النقدية (النظريات – المؤسسات، السياسات)، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجامعة المستنصرية، العراق .
17. عوض الله، عبدالسلام (2005): مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة .
18. عيسى، موسى ادم (1993) : آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعه دلة البركة، جدة .
19. علي، عبد المنعم السيد (1986) : اقتصاديات النقود و المصارف في النظم الرأسمالية و الاشتراكية و الاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق، الجزء الاول، الطبعة الثانية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجامعة المستنصرية.
20. عمر، حسين (1978): التحليل الكلي، دار الشروق، جدة .
21. صقر، احمد صقر (1983) : النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت .
22. خليل، سامي (1982): النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت .
23. خليل، سامي (1989) : النقود و البنوك، الكتاب الاول، مؤسسة الكميل للتوزيع والاعلان و النشر، الكويت .
24. مسعودة و مرزوق، علو و يوسف (2016) : اثر تغيرات سعر الصرف على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر. ([https://pmb.univ-saida.dz/busegopac/doc\\_num.php](https://pmb.univ-saida.dz/busegopac/doc_num.php))
25. اسماعيل و فاطس، ميثم لعبي و منال علي (2017) : اثر مزاد العملة الاجنبية في الاحتياطات الاجنبية في العراق للمدة (2003 – 2015)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد (55) .
26. الشكري، عبد العظيم (2013) : أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (1991- 2010) (دراسة قياسية)، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد (15)، العدد (4).
27. الخزرجي، ثريا (2010) : السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (23).
28. بوعقوب و بوعقوب، عبد الكريم و براهيم بوعقوب (2017): اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990 – 2014)، مجلة باحث، العدد (17).
29. حسين، هندي حسن (2014) : تطور عرض النقد في العراق للمدة (2001 – 2009)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (40).
30. حسين، عيادة سعيد (2015) : اثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، مجلة الادارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (104) .
31. نعوم، عبدالعزيز (2017) : محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل لفترة ما بين (1970 – 2013)، مجلة الباحث، العدد (17) .
32. عبدالجبار، هاني عبدالجبار (2016): التداخل بين السياستين النقدية و المالية و اهمية التنسيق بينهما مع اشارة خاصة الى العراق، مجلة الدنانير، العدد (9) .
33. عبدالخضر و اخرون، حنان و عبدالحسين جليل الغالي و شيماء رشيد (2008): دراسة تقويمية لسياسة سعر الصرف الأجنبي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد (20) .
34. فرحان و ابراهيم، سعدون حسين و ثابت خليل (2014) : الاستقرار النقدي و أثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية لمدة (1990 – 2010)،

- World Bank, World Development Indicators .39  
(2013). www.worldbank.org.
- .Brida, J. G.,Pereyra, J. S., Pulina, M., & Such 1 .40  
Devesa, M. J. (2013). Causality between  
Tourism and Long-term Economic Growth: a  
Critical Review of the Econometric Literature:  
une révision criti que de la littérature  
économétrique.Innovar, 23(47), 53-64.
- .Risso, W. A., Barquet, A., & Brida, J. G. (2010). 2 .41  
Causality between economic growth and  
tourism expansion: empirical evidence from  
Trentino-Alto Adige.Tourismos: An International  
Multidisciplinary Journal of Tourism, 5(2), 87-  
98.
- مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية،  
المجلد(4)، العدد (2).
- .35 البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء و الابحاث،  
النشرة الاحصائية السنوية.2018 www.cbiraq.org
- .36 التقرير السياسة النقدية للبنك المركزي  
العراقي(2014)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،  
قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية .
- .37 النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي و وزارة  
التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا  
المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، المجموعات  
الاحصائية السنوية (1991- 2010).
- .38 وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء و  
تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ،  
2018.

الجدول (1) عرض النقد والنمو الاقتصادي و محدداته للمدة (1991 – 2018)

2018-2016 (المتوسط)	2015-2013 (المتوسط)	2012-2010 (المتوسط)	2009-2007 (المتوسط)	2006-2004 (المتوسط)	المدة الزمنية المتغيرات/ الناتج المحلي الاجمالي بالدولار (GDP) الاساس النقدي (M0) عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) (MML) المضاعف النقدي (ER) اسعار الصرف اسعار الفائدة لدى البنك r التجاري )
171918	168620	175458	110703	42465	
58988846	65987134	52928619	33409365	12781285	
70220381	70652946	59317763	29070377	12335937	
88232855	87000933	69343466	35771223	16006000	
115705701	122308367	97084532	53937850	25087294	
1.48	1.33	1.18	0.92	1.09	
1257	1229	1204	1217	1467	
12.06	13.11	13.94	18.52	14.70	
43481330	40401901	30182346	18626305	9128538	(CI) العملة المصدرة عملات خارج البنوك (COB) مزداد البنك المركزي من (SE) الدولار
39772673	35490203	26239828	16425532	8112634	
3279.31	4167.09	3469.89	2106.69	728.75	
2018-2015 (المتوسط)	2014-2009 (المتوسط)	2008-2003 (المتوسط)	2002-1997 (المتوسط)	1996-1991 (المتوسط)	المتغيرات/ المدة الزمنية الناتج المحلي الاجمالي بالدولار (GDP) العرض النقدي الكلي (TMS) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي معدل النمو السنوي لناتج للعرض النقدي الكلي
174492	160709	62737	17048	10111	
69019839	60296161	16948752	1795751	343247	
للمدة (2018 – 2004) 32.27 %			للمدة (2018 – 1991) 76.77 %		
للمدة (2018 – 2004) 38.69 %			للمدة (2018 – 1991) 188.85 %		

ملاحظة: البيانات الشهرية هي فقط لغاية حتى الشهر الرابع من السنة (2018)، اما الناتج المحلي الاجمالي فهو لغاية السنة (2017)، و ان سعر الفائدة فقط لشهر ديسمبر من السنة (2004) المصدر:

1. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للأحصاء و تكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، 2018.
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء و الابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2018 [www.cbiraq.org](http://www.cbiraq.org)
3. تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2014، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث.
4. النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي و وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، المجموعات الاحصائية السنوية (1991 - 2010).
5. غفران حاتم علوان الجبوري (2013): تقدير حجم الاموال غير المشروعة والمتداولة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991 – 2010)، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (10)، العدد (30): 180- 181.
6. علي عبدالهادي سالم: نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 4، العدد 9، 2012، 49.
7. World Bank, World Development Indicators (2013). [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)